بالنسبة لمجاورة السور ونحن نخالفان بالنسبة الى المقصد فرطل ما نزهم من
الاشتباه وسئل رضي الله عنه هل يشترط في صحة الصلاة الاعمى ان يمس
القبلة اذا امكنه او شيء يدل عليها او تصح صلاته من غير مس بان اخبره جماعة
فاجاب بقوله حيث قدر على مس الكعبة او المحراب المعتمد امتناع عليه
الاخذ بقول المخبر ولو عن علم ما لم يصل لحد التواتر او يكون شاملا او يكون
المسجد دار سمع في هذه من الامارات ما حصل له اليقين الكازم فحينئذ
لا يجب عليه المس اخذا من قوله كلا منهم وعلى هذا يحمل قول القاضي الى الطيب
المضر بالمسجد اكرام الرصوح الحجر المحاذي للكعبة ان كان جماعة يحصل بقولهم
عدد التواتر وسئل رضي الله عنه عما استقبل الكعبة للصلاة
وهو قريب منها وشرطنا الاستقبال بكل بدنه واستقبل بكل بدنه الا
ان طرف ثوبه خارج عنها فهل يضر طرف ثوبه الخارج حتى لا يصح هذا
الاستقبال او يفرق بين ان يكون متحركا كحركته كما في السجود او لا يفرق
كما في النجاسة او لا يضر طرف ثوبه الخارج بل المعتبر بدنه خاصة فاجاب
بقوله ان كلامهم مصرح بان العين في الاستقبال بالبدن لا بالثوب
فلا يضر خروج ثوبه مع سمته الكعبة مطلقا فان قلت بنا في هذا
ما ذكرته في حاشية مناسك النووي رحمه الله ان التوجه كالبدن
في محاذاة هواء البيت حتى يبطل طوافه قلت لا بنا فيه لان
العبرة في الاستقبال بالمسامتة وهي انما يكون بالبدن لا بغيره واما
العبرة في الطواف في بخروج الطائف وما ينسب اليه عن البيت
وهو ابيه والثوب مما ينسب اليه ومما يدل على الفرق ان المستقبل لو اخرج
يمينه عن السمت لم يضر ولو استقبل الهواء لم يكف على تفصيل فيه بخلاف
الطائف فانه يضر دخول يده ولو في هواء البيت وما هو منه ولو طنا
كالشاذروان او غير طيني كهو الحجر فانضح حائط بذلك فرقان ما بين

الطوا

الطواف والاستقبال والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وسئل نفع
الله به هل تجوز الزيادة في بنا الكعبة وطولها وعرضها زادها الله شرفا
وتعظيما ومن تعدى وفعل هل يعزر ما فعله فاجاب بقوله صرح النو
في شرح مسلم عن العلما بانها لا تغير عما هي عليه مرنا الحجاج اي بالنسبة
لناصية الحجر وتغليظ باب البيت وسد بابه الغربي فهذا هو الذي فعله
الحجاج فيها وما عدا ذلك فامور بنا ابن الزبير رضي الله عنهما فقول العلما
انها لا تغير عن ذلك ظاهر في حرمة تغييرها ومن ثم لما سال الرشيد مالكا
رضي الله عنه في تغيير بنا الحجاج قال مالك نشدتك الله يا امير المومنين
لا تجعل هذا البيت ملعبة للملوك لا يشا احد الا نقضه وبناه فتذهب
هيبته من صدور الناس واستحسن الناس هذا من مالك واثنوا عليه به وقصار
كالاجماع على منع تغيير بنائها بل نقل عن الزهري ان عبد الملك اراد هدم
بنا الحجاج لما بلغه وصح عنه انه ما بلغه ابن الزبير هو احق الموافق
لما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لولا حدثان قريش بكفر لنقض
الكعبة وجعلها على قواعد ابراهيم فنعه الزهري من ذلك نظير منع مالك
الرشيد ومن تعدى وزاد في الطول او العرض فالذي يظهر انه ان تيسر
هدم ما زاده من غير فتنة ولا احلال ببنائها الاول وجب والا امتنع
وهذا هو السبب والله اعلم في امتناع العلما من تغيير بنا الحجاج وفي مفهم
القرطبي ما نقله ابن الزبير كان صوابا وقبح الله الحجاج وعبد الملك لقد
جهلا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عبد الملك حين بلغه السنة
لو سمعت ذلك قبل ان يهدم لتركته على بنا ابن الزبير وهو عذر معذور فانه
كان متمكنا بالتثبت في السوال ولم يفعل فاستعجل فاسد حسبه ومجاز به
ولقد اخبرني علي بيت الله وعلي اوليائه انتهى وسئل رضي الله عنه
لم اوجب صلى الله عليه وسلم التوجه للكعبة مع كونه ماموراً بالتوجه لبيت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)